جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد الثالث والأربعون
أبريل ٢٠٢٤م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة -الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

http://fshariaandlaw.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

١٨٠٥٣ / ٢٠٢٤

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812–4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812–5282

آليات المواجهة القانونية لظاهرة المخدرات الرقمية وآثارها الصحية

إعداد

د. عبير حمدي حسن

كلية الأعمال برابغ - قسم القانون - جامعة الملك عبد العزيز

آليات المواجهة القانونية لظاهرة المخدرات الرقمية وآثارها الصحية

عبير حمدي حسن
قسم القانون، كلية الأعمال برابغ، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: drabirhamdi@gmail.com

ملخص البحث:

تناول هذا البحث ظاهرة المخدرات الرقمية، وهي نوع جديد من المواد المخدرة التي تم إنشاؤها وتصميمها رقميًا باستخدام برامج الكمبيوتر والتقنيات الحديثة.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة من منظورين رئيسيين: الإطار القانوني والآثار الصحية.

وتمهيدا تم تتبع نشأة المخدرات الرقمية وتطورها عبر الزمن، وتقديم تعريف دقيق لها، ثم استعراض أنواع المخدرات الرقمية المختلفة وكيفية استعمالها، إلى جانب المخاطر الصحية الخطيرة المرتبطة بتعاطيها.

وعلى الصعيد القانوني، تم دراسة مبدأ الشرعية الجنائية وتطبيقه على ظاهرة المخدرات الرقمية، وتحليل موقف القانون الحالي تجاه هذه المواد المخدرة الجديدة، كما تم التركيز على كيفية مواجهة هذه الظاهرة من خلال الجهود الإعلامية والتشريعية والقانونية.

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها: ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة تحدي المخدرات الرقمية على المستويين القانوني والصحي، من خلال تعزيز الوعي العام، وتحديث التشريعات والقوانين لمواكبة هذه الظاهرة المستجدة، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول آثارها الضارة وكيفية الحد منها.

الكلمات مفتاحية: المخدرات الرقمية، الإدمان الرقمي، التجريم، مبدأ الشرعية، التشريعات، المواجهة القانونية، الوعي العام.

Mechanisms for legal confrontation with the phenomenon of digital drugs and their health effects

Abeer Hamdi Hassan
Department of Law, College of Business in Rabigh, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
Email: drabirhamdi@gmail.com

Abstract:

This research dealt with the phenomenon of digital drugs, a new type of narcotic substance that was digitally created and designed using computer programs and modern technologies.

The research aims to shed light on this phenomenon from two main perspectives: the legal framework and health impacts.

In preparation, the emergence and development of digital drugs over time were tracked, and an accurate definition of them was provided, then the different types of digital drugs and how they were used, in addition to the serious health risks associated with their use.

At the legal level, the principle of criminal legality and its application to the phenomenon of digital drugs were studied, and the current law's position towards these new narcotic substances was analyzed, and the focus was on how to confront this phenomenon through media, legislative and legal efforts.

The research concluded a set of results, including: The need to intensify efforts to confront the challenge of digital drugs at the legal and health levels, by enhancing public awareness, updating legislation and laws to keep pace with this emerging phenomenon, in addition to conducting more studies and research on their harmful effects and how to reduce them.

Keywords: Digital drugs, Digital addiction, Criminalization, The Principle of Legality, Lgislation, Legal Confrontation, Public Awareness.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ الله الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّه بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(سورة المجادلة: آيه ١١)

المقدمة

لقد شهد العالم خلال هذا القرن ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيا والاتصال والأنترنت فمع ظهور هذه الشبكة العنكبوتية أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة ممتدة الأطراف، فالعالم بأثره بدأ يندمج مع بعضه البعض، يشاهد ويحاور، وبالتالي بدأ الإنسان يتحرر تدريجيا من قيود المكان، ليبدو وكأنه موجود في أكثر من مكان في نفس الوقت. وقد أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الإنترنت في تحقيق الرفاهية للإنسان في مختلف النواحي، وساهم بشكل كبير في تحقيق الرقي والوصول إلى المعرفة بشكل سريع وبسيط، بيد أن ذلك التقدم والرقي وزيادة المعرفة كان له ثمناً خفياً مفروضاً على الإنسان، إلا وهو خلق واقع افتراضي أوجده ذلك التقدم التكنولوجي جنباً إلى جنب مع الواقع المعيشي للإنسان.

ولا تنحصر كل المشاكل التي ترتبت على ظهور شبكة الإنترنت في وجود هذا الواقع الافتراضي وانغمس الكثير من الأفراد داخل هذا الواقع الافتراضي، بل والهروب من المشاكل وتبعات المجتمع الحقيقي إلى شبكة الأنترنت، بل ظهرت العديد من الجرائم التي ارتبطت بشكل كبير بشبكة الأنترنت والتقدم التكنولوجي من جرائم القرصنة والاختراق والجرائم المعلوماتية، والجرائم العابرة لحدود الدول والقارات، ونشر الإرهاب والتطرف، والإباحية والشذوذ وغيرها من الجرائم الأخرى التي ساهم الأنترنت في وجودها وانتشارها.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت آفة وجريمة جديدة قد تؤدي إلى تدمير المجتمعات والشباب في مختلف دول العالم بما فيها بلدنا العزيز وهي ما يعرف "بالمخدرات الرقمية أو الإلكترونية" والتي أصبحت واقع موجود يتم تداوله عبر المواقع الإلكترونية على شبكة الأنترنت.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على أحد المشاكل والجرائم المستحدثة والتي لم يتم الاهتمام بالبحث أو الدراسة فيها سواء في النواحي الاجتماعية والطبية أو القانونية وهي جريمة تعاطي وتداول المخدرات الرقمية، إذ ان تلك المخدرات الرقمية تحاكي في تأثيرها المخدرات العادية -التقليدية- بل هي

أخطر على المجتمع من المخدرات العادية بسبب سهولة انتشارها وتداولها.

فالمخدرات الرقمية مازالت حديثة العهد على المجتمع العربي ومع انتشارها على المواقع الإلكترونية والترويج لها من قبل تلك المواقع يجعل الشباب يقع فريسة سهلة في استعمالها وإدمانها. وفي ظل عدم تسليط الضوء على مخاطرها الصحية من قبل الجهات الصحية في الدولة يجعل الشباب يقدم استعمالها ظن منه أنها لا تؤثر على الصحة العامة، خاصة وأن مروجي تلك المخدرات يرجون لها على أنها سلع مشروعة وغير مجرم تداولها أو تعاطيها، مما يجعل الشباب يقع فريسة سهله لهؤلاء المجرمين.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف محورية، تتمثل في:

١. استكشاف ماهية المخدرات الرقمية بشكل معمق، والتعرف على أنواعها المختلفة وطرق استعمالها، في محاولة لفهم هذه الظاهرة الحديثة بشكل شامل.

٢. تسليط الضوء على المخاطر الصحية الخطيرة المترتبة على تعاطي واستخدام المخدرات الرقمية، وتقييم الآثار الضارة المحتملة على صحة المدمنين عليها.

٣. دراسة وتحليل الموقف التشريعي والقانوني تجاه ظاهرة المخدرات الرقمية، والبحث في مدى تجريم تداول واستعمال هذه المواد المخدرة الجديدة في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها.

٤. اقتراح آليات وسبل فعالة لمواجهة تحدي المخدرات الرقمية من المنظور القانوني، بما في ذلك تعزيز الجهود التشريعية والإعلامية والقانونية للحد من انتشار هذه الظاهرة والحفاظ على الصحة العامة.

من خلال هذه الأهداف، يسعى البحث إلى تقديم فهم متعمق لظاهرة المخدرات الرقمية وتسليط الضوء على تحدياتها القانونية والصحية، بهدف المساهمة في وضع سياسات وإجراءات فعالة للتصدي لها.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تبرز إشكالية هذا البحث من خلال الطبيعة الحديثة والمستجدة لظاهرة

المخدرات الرقمية، حيث تمثل هذه المواد المخدرة الجديدة نوعًا جديدًا من أشكال الإدمان غير التقليدية والتي تتم عبر ملفات صوتية يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت. على الرغم من كونها مجرد مقاطع صوتية، إلا أن تأثيرها يحاكي تأثير المخدرات التقليدية، مع آثار خطيرة على الجهاز العصبي والنفسي لمستخدميها، مما قد يجعل خطورتها تفوق خطورة المخدرات التقليدية.

ومع ذلك، فإن غياب النصوص القانونية التي تجرم تداول واستعمال هذه المخدرات الرقمية يطرح إشكاليات قانونية وعملية كبيرة، حيث يجعل هذه المواد المخدرة في دائرة الإباحة وعدم التجريم، مما يساعد على انتشارها وتداولها دون وجود مسؤولية جزائية على من يتداولها أو يقوم باستعمالها. لذلك، تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث حول التساؤل التالي: ما هو الموقف القانوني من المخدرات الرقمية في التشريع؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية، تتمثل في:

١. ما هي المخدرات الرقمية، وكيف نشأت وتطورت؟

٢. ما هي أنواع المخدرات الرقمية المختلفة، وكيفية استعمالها؟

٣. ما هي المخاطر الصحية الخطيرة المترتبة على استعمال وتعاطي المخدرات الرقمية؟

٤. كيف يمكن مواجهة ظاهرة المخدرات الرقمية من الناحية التشريعية والقانونية؟

٥. هل يمكن تجريم المخدرات الرقمية من خلال قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الحالي، أم تستلزم الحاجة تشريعات جديدة؟

يسعى البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات بشكل متعمق، في محاولة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة الحديثة، وتقديم رؤية شاملة حول إطارها القانوني والآثار الصحية المترتبة عليها، بهدف المساهمة في وضع سياسات وإجراءات فعالة للتصدي لها.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته بشكل شامل ودقيق، سيتم

اعتماد منهج بحثي متعدد الأبعاد يجمع بين عدة مناهج علمية، تتمثل في:

١. المنهج الاستنباطي (التحليلي): سيتم الانطلاق من النصوص القانونية العامة والمبادئ القانونية الراسخة، وتحليلها بشكل منهجي لاستخلاص مدى إمكانية تطبيقها على قضية المخدرات الرقمية، وذلك من خلال تفسير هذه النصوص وتحليل مضامينها بشكل استنباطي.

٢. المنهج الوصفي التحليلي: سيتم اعتماد هذا المنهج لدراسة ووصف ظاهرة المخدرات الرقمية بشكل معمق، من خلال تحليل أبعادها المختلفة، والوقوف على جوانبها المتعددة، وتناول المتغيرات والعوامل المرتبطة بها، مما يسمح بتقديم صورة واضحة وشاملة عن هذه الظاهرة.

من خلال هذا المزيج المتعدد الأبعاد من المناهج البحثية، سيتمكن البحث من تغطية كافة جوانب الموضوع بشكل شامل ودقيق، مما سيؤدي إلى نتائج موضوعية وتوصيات قيمة تسهم في معالجة إشكالية المخدرات الرقمية من المنظور القانوني والصحي.

تقسيمات البحث:

تأسيساً على ما سبق فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين على نحو ما يأتي:

المبحث الأول: الأحكام العامة لماهية المخدرات الرقمية

المبحث الثاني: السياسية التشريعية لمواجهة انتشار المخدرات الرقمية.

المبحث الأول
الأحكام العامة لماهية المخدرات الرقمية

تمهيد وتقسيم

انتشرت في الآونة الأخيرة عبر الإنترنت ظاهرة مدمرة للجنس البشري، وخاصة بين أوساط الشباب، وهذه الظاهرة تتمثل في طريقة جديدة من طرق الإدمان للمخدرات، وهي أشد فتكًا من إدمان المخدرات التقليدية، والتي تعرف بـ "المخدرات الرقمية" والذي يتبادر إلى الذهن عند سماع لفظ "مخدر رقمي" التساؤل عن كيف أن يكون المحتوى الرقمي مخدراً! إذ ان المعروف لدى الجميع أن المخدرات هي مواد مادية محسوسة سواء تم استخراجها من نباتات كالحشيش والماريجوانا والأفيون أو من مواد كيميائية كما هو الحال في الكوكايين والأستروكس وغيرها من المواد المخدرة المصنعة.

والحقيقة أن المخدرات الرقمية وأن كانت في حقيقتها هي مجرد مقاطع صوتية إلا أنها تؤدي إلى محاكة شعور تناول المواد المخدرة، ولبيان ماهية المخدرات الرقمية فسوف نتناول من خلال هذا المبحث كيفية نشأة المخدرات الرقمية وتعريفها، وأنواعها ومخاطرها الصحية وذلك من خلال مطلبين على نحو ما يأتي.

المطلب الأول
نشأة المخدرات الرقمية وتعريفها

رغم حداثة انتشار وظهور المخدرات الرقمية كأحدي طرق ووسائل الإدمان التي تمنح المتعاطي للمخدرات الرقمية نفس شعور تعاطي المخدرات التقليدية، إلا أن نشأة المخدرات الرقمية لم تكن على هذا النحو بل كان يتم استخدامها كعلاج للمرضي.

ثم ما لبث المجرمون أن أخذوا ذات الفكرة وقاموا بتطويرها لتصبح نوع من الإدمان والمخدر وفيما يلي نتناول بيان كيفية نشأة المخدرات الرقمية، وتعريفها وذلك من خلال فرعين.

الفرع الأول: نشأة المخدرات الرقمية وتطورها

بدأت نشأة وظهور المخدرات الرقمية كنوع من العلاج لبعض الحالات النفسية لشريحة من المصابين بالاكتئاب الخفيف وكان أول من استخدم تلك التقنية هو العالم الألماني هاينريش رودولف هيرتز (بالألمانية: Heinrich Rudolf Hertz) عام ١٨٣٩ وكانت تسمى بالعلاج من خلال "النقر على الأذنين".حيث اكتشف هذا العالم أنه إذا تم تسليط ترددين مختلفين قليلاً عن بعضهما لكل أذن، فإن المستمع سيدرك صوت نبض سريع و سميت هذه الظاهرة " binaural beats " بحيث يؤدي سماع تلك الأصوات إلى إفراز مواد منشطة كالدوبامين وبيتا أندروفين واللذان يعطيان للمتلقي مفعول قد يساهم في علاج بعض الأمراض النفسية والعصبية، إذ يساعد سماع تلك الأصوات على الشعور بالاسترخاء والهدوء[١] ومع نجاح تجربة النقر على الأذنين في علاج بعض المرضى النفسيين وبعض الأمراض العصبية استخدمت مستشفيات الصحة النفسية هذه الطريقة لمعالجة المرضى النفسيين الذين يعانون من النقص والخلل في المادة المنشطة للمزاج، إذا كان يؤدي استعمال تلك الطريقة إلى تنشيط الخلايا العصبية التي تؤدي لزيادة إفراز المواد المنشطة للمزاج تحت الإشراف الطبي، وبحيث لا يتم استخدام تلك الطريقة لعدة ثوان، ولا تستخدم أكثر

(١) فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مجلة الرواق- المركز الجامعي أحمد زبانة، عدد(٥)، ٢٠١٧، ص١٥٥

من مرتين يوميا لنظراً لما قد يترتب على زيادة استخدامها من أضرار على المريض[١] ومع انتشار هذه الطريقة في علاج بعض المرضى، ومع ظهور الوسائل الإلكترونية وشبكة الأنترنت اتجهت أنظار عصابات ومافيا الإجرام الإلكتروني ليصمموا على غرار المقاطع الموسيقية التي استخدمتها المستشفيات والأطباء لعلاج المرضى النفسيين، مقاطع صوتية نغمية متباينة تنساب إلى الأذنيين لتعطي التأثير النفسي للمخدرات التقليدية من الشعور بالبهجة والسرور والنشاط.

ويحدث تأثير على الحالة المزاجية والنفسية للشخص يحاكي تأثير المواد المخدرة كالحشيش والماريجوانا أو الأفيون وتم تسويق تلك المقاطع -المخدرات الرقمية- والمتاجرة فيها عن طريق شبكة الإنترنت ووضعوا لكل مقطع اسماً تجارياً يغري الشباب القصر ومتعاطي المخدرات التقليدية وبما يساعد على زيادة الإقبال عليها[٢].

وكان أول ظهور للمخدرات الرقمية في صورتها كمخدر يحاكي تأثير المخدرات التقليدية في مدينة "أوكلاهوما" في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نقلت وسائل الأعلام خبر مؤداه أن عدداً من الطلبة ظهرت عليهم أعراض النشوة والتعاطي، رغم أنهم لم يتعاطوا المخدرات، وإنما استمعوا إلى نوع معين من الموجات الصوتية، ثم انتشرت المخدرات الرقمية بعد ذلك عبر العديد من المواقع الإلكترونية والتي أصبحت تروج إلى هذه النوع من المخدرات وتعمل بالتعاون مع مختصين على أنتاج أنواع مختلفة منها[٣].

ومع وجود الشبكة العنكبوتية -الأنترنت- انتشرت هذه المخدرات كالنار في الهشيم حيث وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ في السعودية والأردن

---

(١) د. محمد سيد شحاتة، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والشريعة الإسلامية والهالة الإعلامية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد (٨) عدد(٨٣)، مصر ٢٠١٩، ص١١

(٢) د. خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، عدد(٢) مجلد (٢١)، مصر ٢٠١٩، ص١٣٨٤

(٣) محمد صايل الزيود، طارق عوده، مستوى وعي طلبة الجامعة الأردنية بظاهرة المخدرات الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- الجامعة الأردنية، مجلد (٤٦) عدد (١)، الأردن ٢٠١٩، ص٨٥

ولبنان وغيرها من الدول، ولم تهتم الحكومة المركزية بمشكلة المخدرات الرقمية إلا أن ذلك كان اهتمام الحكومات المحلية ففي محافظة ذي قار أكدت لجنة المرأة والطفل على أن المحافظة لم تسجل أي حالة لهذا المخدرات ودعت الهيئة العامة للاتصالات إلى حجب المواقع الإلكترونية التي تروج هذه المخدرات، وكل ذلك ينذر بكارثة يجب العمل على منعها بكافة السبل والوسائل الاجتماعية والثقافية والقانونية[١].

الفرع الثاني: التعريف بالمخدرات الرقمية

تعريف المخدرات الرقمية اصطلاحا:

الاصطلاح الأكثر شيوعًا للمخدرات الرقمية هو "المواد النفسانية الجديدة" أو "New Psychoactive Substances" وفقًا لتعريف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC):

"المواد النفسانية الجديدة هي مواد اصطناعية يتم تحضيرها لتحاكي تأثيرات المواد المخدرة المحظورة مثل القنب أو الكوكايين أو الهيروين أو المنشطات الأمفيتامينية. وهي غير خاضعة لمراقبة المخدرات الدولية لأنها مركبات جديدة تم تعديلها كيميائيًا."[٢]

يشير التعريف إلى أن هذه المواد تصنع لمحاكاة آثار المخدرات المحظورة، ولكن بتركيبات كيميائية مختلفة لتفادي القوانين. وتضيف الأمم المتحدة أن هذه المواد تشكل تحديًا جديدًا لأنها تظهر بسرعة في الأسواق ويصعب مراقبتها بسبب تنوعها الكبير.

تعريف القانوني المخدرات الرقمية:

نظراً لحداثة هذا النوع من المخدرات فلا يوجد ثمة تعريف قانوني أو

---

(١) د. زينب عبد الكاظم حسن، المخدرات الرقمية، ورقة مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية بجامعة نايف، المملكة العربية السعودية ٢٠١٦، ص٣

(2) https://www.unodc.org/unodc/en/drug-prevention-*and*-treatment/new-psychoactive-substances.html

قضائي حول ذلك الأمر، بينما أتجه البعض إلى تعريف المخدرات الرقمية بأنها: " عبارة عن مجموعة من الموجات الصوتية مع العروض المرئية أحيانا، واحيانا أشكالا متداخلة تتحرك مع الموسيقى لا تكون منسقة سوى الأصوات المختلفة، كي ينسقها الدماغ وعندما تكون كبيرة لا يستطيع ترتيبها، ويكون الدماغ غير مستقر، ويصاب باللاوعي يؤثر على الدماغ والتركيز، ويتم التخدير فيها لأنها اقوى من المخدرات العادية إذ تؤدي إلى الانهيار العصبي، فضلا عن ذلك تؤثر على الذاكرة قصيرة المدى وطويلة المدى"[١].

بينما ذهب البعض إلى أن المخدرات الرقمية هي ملفات صوتية تحتوى على نغمات -أحادية - أو ثنائية يستمع إليها المستخدم فتعطي أحساس نفسي يحاكي نفس أحساس تناول المواد المخدرة كالهيروين والكوكايين وغيرها من المخدرات التقليدية[٢].

كما تعرف بأنها عبارة عن خلطات من أصوات أو دقات، أو نغمات موسيقية ترسل بذبذبات مختلفة ومتفاوتة في القوة، وذلك بهدف التأثير على موجات الدماغ، لتحاكي حالات مزاجية أو نفسية مختلفة "[٣].

بينما عرفها البعض بأنها عبارة عن مجموعة من الأصوات أو النغمات التي يعتقد أنها قادرة على إحداث تغييرات دماغية، تعمل على تغييب الوعي أو تغيير على نحو مماثل لما تحدثه عملية تعاطي المخدرات الواقعية، مثال "الأفيون والحشيش الماريجوانا.. إلخ"[٤]. فالمخدرات الرقمية هي عبارة عن نغمات تنساب إلى الأذن غالبا ما تكون بصيغة (MP3) تم صناعتها بطريقة معينة لتصل إلى المراكز العصبية في المخ بحيث تحدث ذبذباتها تأثيرات معينة تجعل الشخص يشعر بمحاكة شعور تعاطي المخدرات أو الشعور بمشاعر أخرى من البهجة والسرور أو الأثارة أو

(١) د. كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " نموذجاً"، مجلة إمسيا- جمعية إمسيا التربية، عدد(١٣، ١٤) ٢٠١٨ مصر، ص١٥٥

(٢) د. بلقيس عبد الرحمن، المخدرات الرقمية "حقيقتها وآثارها"، مجلة العدل -المكتب الفني بوزارة العدل، عدد (٤٨) السنة (١٩)، المملكة العربية السعودية ٢٠١٧، ص٨٠

(٣) د. خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية، مرجع سابق، ص١٣٧٧

(٤) ينظر: Walsh C. (2011). Drugs, the Internet and change. J Psychoactive Drugs. 43(1):,p.55

الحماسة [١].

من خلال النظر إلى نشأة المخدرات الرقمية وتطويرها والتعريفات السابق ذكرها يمكن لنا تعريف المخدرات الرقمية بأنها: مقاطع رقمية-صوتية أو صوتية ومرئية- يتم تصنيعها وهندستها بطريقة إلكترونية معينة وبذبذبات مختلفة لتخدع الدماغ عن طريق بث أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، مما يكون لها تأثير على المراكز العصبية ومراكز الإحساس في المخ، الأمر الذي ينتج عنه الوصول لإحساس معين يحاكي أحساس تعاطي المخدرات التقليدية و غيرها من الأحاسيس الأخرى"

فهذا النوع من المخدر الرقمي -الصوت- يعمل على اثارة المخ والمراكز العصبية بطريقة معينة لينتج بعض المواد مثل الاستيلكولين، والدوبامين والنورأدرينالين والسيروتونين وغيرها من المواد التي تحاكي في تأثيرها تأثير تعاطي المواد المخدرة التقليدية، أو تشعر الشخص ببعض المشاعر كالفرح والبهجة والسرور والحماسة والأثارة وغيرها من المشاعر التي قد يتم أثارتها بسب السماع لتلك المخدرات الرقمية.

(١) ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية "ظهور إدمان جديد عبر شبكة الإنترنت"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد(٢١)، الجزائر ٢٠١٦، ص١٦٥

المطلب الثاني
أنواع المخدرات الرقمية و مخاطرها الصحية

أن فكرة المخدرات الرقمية كما سبق تتمثل في كونها عبارة عن مقاطع صوتية يتم سماعها عبر سماعات - ستريو عالية الجودة- لكلا الأذنين، ولكن بترددات معينة تختلف في شدتها في الأذن اليمني عن الأذن اليسرى، وقد تم تصنيع هذه المقاطع بطريقة معينة لتأثر على الخلايا العصبية في الدماغ بحيث تثير بعض المواد التي ينتج المخ والتي تمنح شعور للمستمع لتلك المقاطع يحاكي شعور تعاطي المواد المخدرة التقليدية.

وعلى هذه فإن المخدرات الرقمية ليست نوعاً واحد بل أنواع متعددة من حيث شدة الترددات ومدة المخدر الصوتي وغير ذلك.

والذي يجمع بين كل هذه الأنواع أنه لها تأثير سلبياً على المستمع لتلك المقاطع وعلى الجهاز العصبي و حالته النفسية، وفيما يلي نتناول أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها و مخاطرها الصحية وذلك من خلال فرعين.

الفرع الأول: أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها

نتناول من خلال هذا الفرع بيان أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها وذلك على النحو التالي:

أولاً: أنواع المخدرات الرقمية

أن المخدرات الرقمية من حيث شدة التردد -الجرعة- تتنوع إلى ثلاثة أنواع (بسيط -متوسط-شديد) والذي يميز بين هذه الأنواع الثلاثة قوة الترددات الصوتية (مقدار الهرتز)، كما أن مدة المقطع الصوتي تختلف بين الأنواع الثلاثة حيث تكون أطول في النوع الشديد، مما يؤدي إلى حدوث تأثير كبير لجميع خلايا الجسم والعقل ويؤثر بشكل كبير على الجهاز العصبي مما يؤدي إلى شعور الشخص بنوع الهلوسة أو التشنجات [١].

(١) محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة جرش، الأردن ٢٠١٩، ص٢١

يوضح الجدول التالي بعض أنواع المخدرات الرقمية طبقاً لمقدار التردد

نوع ذبذبات الموسيقى	نطاق الترددات	الحالة العقلية لمستخدم هذا التردد
١- " دلتا "	٤-٠,٥ ميجا هرتز	- يستخدم لجعل العقل يدخل في نوبة نوم عميق - نقص الشعور الجسدي
٢- " ثيتا "	٧-٤ ميجا هرتز	-يستخدم لكي يتكيف العقل مع التأمل والأحلام
٣- " ألفا "	١٣-٧ ميجا هرتز	- يستخدم لإشعار العقل بالاسترخاء - الشعور بالنعاس قبل النوم وبعد الإفاقة من النوم
٤- " بيتا "	٣٩-١٣ ميجا هرتز	- يستخدم لإثارة العقل والشعور بقلق التفكير
٥- "جاما "	أعلى من ٤٠ ميجا هرتز	- يستخدم للإثارة العالية - لإثارة انتباه العقل - وحل المشكلات والخوف

وهكذا يختلف نوع المخدر الرقمي تبعاً لاختلاف الترددات المطبقة وزمن التطبيق وحجمه[١].

كما تختلف أنواع المخدرات الرقمية من حيث التأثير النفسي والعصبي الذي ينتج عنها، إذ هناك أنواع من المخدرات الرقمية تمنح أحساس تعاطي المواد المخدرة التقليدية وتحمل أسمائها كل بحسب مفعولها كالماريوانا والكوكايين وميثا نفتيامين المعروف ب (كرستال ميثا) وكل نوع من أنواع هذه المخدرات لها ترددات معينة كما هناك أنواع لها مسميات أخرى وتمنح شعور مختلف مثل " أبواب الجحيم" و"المتعة في السماء" وغيرها[٢].

بل إن القائمين على تلك المواقع يدعون أنه في حالة عدم إعجاب الزبون بكل ما هو معروض من ملفات ورزم صوتية في مكتبة المخدرات، فإنهم يستطيعون تصنيع أي شعور يريده ذلك الزبون، وما عليه سوى التواصل معهم، وتقديم لهم

(١) د. وجدان التجاني الصديق، التحديات التي تواجه الأسرة في الوقاية من المخدرات الرقمية، ورقة علمية كقدمة في ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف في الفترة من ١٦-٢٠١٦/٢/١٨، المملكة العربية السعودية، ص٢

(٢) ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية، مرجع سابق، ص١٦٦

وصفة بالشعور الذي يرغب في الحصول عليه، فيقمون بتصنيع المخدر الصوتي الذي يمنح ذلك الشعور مقابل ثمن يتم الاتفاق عليه مقدماً[١].

ثانياً: كيفية استعمال وتعاطي المخدرات الرقمية

لما كانت المخدرات الرقمية تتمثل في كونها مقاطع صوتية فإن استعمال تلك المخدرات وتعاطيها يتطلب توافر بعض الأشياء واستعمالها بطريقة معينة حتى تحقق الهدف المنشود منها، لذا فأن المواقع الإلكترونية التي تبيع تلك المخدرات الرقمية تبيع كتيبات تشتمل على التعليمات التي يجب على المستخدم اتباعها والتوضيحات والمعلومات عن كل مخدر رقمي وطريقة تعاطيه، إذ أن جرعة زائدة قد تؤدي إلى تدمير دماغ المستمع ووفاته[٢]، وإلى جانب التعليمات التي يجب على المتعاطي اتباعها فإنه يلزم توافر سماعة للأذنين ذات جوده عليه -ستريو- والاستلقاء في ضوء خافت وتغميض العينين، ثم تشغيل المخدر الصوتي والتركيز عليه، وتتروح مدته من ١٥-٣٠ دقيقة وقد تكون مدته أكبر من ذلك حسب قوة المخدر الصوتي وتأثيره والذي يترتب عليه أحساس المتعاطي بتناول المخدرات التقليدية أو الشعور بإحساس معين وفق نوع المخدر الرقمي[٣].

الفرع الثاني: المخاطر الصحية للمخدرات الرقمية

تشير البحوث والدراسات العلمية إلى أن المخدرات الرقمية تُسبب أثار جسدية ونفسية وخيمة شأنها شأن المخدرات العادية، إذ أنها تكون سبباً في التشنجات العضلية والعصبية والارتعاش لا سيما أثناء عملية الاستماع إلى المخدر الرقمي[٤]، كذلك فإن المخدرات الرقمية تؤدي إلى الاضرار بشكل كبير بالجهاز السمعي الذي قد يصل بالمتعاطي لتلك المخدرات إلى الإصابة بالصمم -فقد حاسة السمع بشكل كامل-، كما أن المخدرات الرقمية تؤثر على تركيز الشخص وتؤدي إلى

(١) د. غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية، مجلة رسالة الحقوق- جامعة البصرة، السنة العاشرة عدد(٣)، ٢٠١٨، ص٢٦

(٢) فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مرجع سابق، ص١٥٨

(٣) ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية، مرجع سابق، ص١٦٧

(٤) فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مرجع سابق، ص١٥٩

تقليل معدل الذاكرة وتسبب النسيان والصعوبة في استرجاع المعلومات نتيجة التأثير السيء على كهرباء المخ[١].

ولا تقتصر الأثار السلبية للمخدرات الرقمية على تأثيرها على المخ أو الجهاز السمعي بل يرى البعض أنها أخطر من المخدرات التقليدية ذلك لأن تؤثر على الجهاز العصبي بشكل كبير جدا.

إذ أنها تؤدي إلى دخول الشخص في حالة من اللاوعي المصحوب بالهلوسات وفقدان التوازن والإدراك، كما تؤدي إلى إصابة الشخص بالاكتئاب والعزلة، وتكرار استخدامها يؤدي إلى نوبات التشنج، فأثرها الصحية أكثر ضررا من المخدرات التقليدية فقد تؤدي إلى تدمير الدماغ وحدوث الوفاة[٢].

كذلك فإن الأثار السلبية للمخدرات الرقمية لا تقف عند ذلك الحد بل أنها تجعل المتعاطي غير متمالك لقواه العقلية والجسدية مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال الذي يشتري به المخدرات الرقمية، فالمتعاطي قد يسرق المال من اقرب الناس إليه، كما قد يقوم بالاختلاس والتزوير والتحايل وغيرها من الجرائم الأخرى من أجل الحصول على المخدرات مما يشكل خطراً كبيراً على أمن المجتمع[٣].

(١) د. خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية، مرجع سابق، ص١٣٩٨
(٢) د. بلقيس عبد الرحمن، المخدرات الرقمية، مرجع سابق٨٣ وما بعدها
(٣) د. كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها، مرجع سابق، ص١٦١

المبحث الثاني
السياسية التشريعية لمواجهة انتشار المخدرات الرقمية

لقد ساهم الإنترنت وثورة الاتصالات والمعلومات، والتي ألقت بتداعياتها على مختلف جوانب حياة الإنسان المادية والروحية والترفيهية، على تمكين بعض الأفراد من الاستفادة من تطبيقات هذه الثورة في تنفيذ العديد من الأفكار الإجرامية، ومنها صناعة المخدرات الرقمية عبر ملفات صوتية على نحو معين من خلال تكنولوجيات هندسة الصوت، والاعتماد على فكرة القرع على الأذنين، وترويجها عبر الإنترنت باعتبارها نوعية المخدرات التي تتماشى وطبيعة وثقافة هذا العصر، وبالتالي لم يُعد الإدمان مقتصراً على تلك المواد المخدرة التقليدية كالحشيش والبانجو والهروبين والكوكايين وغيرها من المواد المخدرة الأخرى التي تجرمها القوانين والتشريعات.

لهذا يثور التساؤل عن مدى تجريم المخدرات الرقمية لما تحدثه من آثار سلبية على صحة المستمع لتلك المقاطع الصوتية والتي تعادل تأثير تعاطي المخدرات العادية، ومدى إمكانية أن تخضع تلك المخدرات الرقمية لقواعد التجريم في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧[١]. والحقيقة أن تجريم فعل ما في القانون والعقاب عليه لا يمكن أن يتم بطريق القياس أو بأي طريق أخر بل لأبد من تجريم هذا الفعل بنصوص صريحة لا شك فيها عملاً بمبدأ الشرعية الجنائية، بحيث أن الفعل لا يخضع للتجريم ومن ثم للعقاب إلا من خلال نص قانوني يجرم هذا الفعل ويخلع عنه صفة المشروعية، بحيث يتم حصر مصادر التجريم في المشرع من خلال القوانين والتشريعات التي يتولى إصدارها وتحدد الجرائم والعقوبات التي يتم تطبيقها على المخالف[٢].

وعلى هذا فسوف نتناول من خلال هذا المبحث القاعدة العامة في التجريم ومدى خضوع المخدرات الرقيمة للتجريم، وكيفية مواجهة المخدرات الرقمية وذلك من خلال مطلبين

(1) https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4446.pdf

(٢) د. سامح السيد جاد، شرح قانون العقوبات " القسم العام" ط١، مطابع الدار الهندسية - القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٨

المطلب الأول

القاعدة العامة في التجريم والمخدرات الرقمية

نظراً لخطورة عملية التجريم إذا أنها تخرج الفعل من نطاق الإباحة والمشروعية إلى نطاق عدم المشروعية والمنع وتوقيع العقاب، لذا كانت القاعدة العامة أن التجريم والعقاب لا يكون الا من خلال القانون، فالحماية الجنائية للمصلحة العامة تقرر من خلال القانون وفي إطار احترام الحقوق التي تقررها الدساتير، إذ أن التجريم يمس بحرية الفرد في مباشرة أنواع معينة من السلوك لأنه يخضع لضوابط معينة، بالإضافة إلى أن العقاب يمس الحرية الشخصية للفرد[١].

لذا يُعد مبدأ " الشرعية الجنائية" مبدأ مهم جداً وحجر الأساس للعدالة الجنائية وهو ذلك المبدأ الذي يحدد الجرائم والعقوبات كي يستطيع الأفراد مسبقاً معرفة السلوكيات الاجتماعية المجرمة فيتجنبوها لئلا يقعوا تحت طائلة العقاب، إذ ان الأصل في الأفعال الإباحة[٢].

وبذلك فإن القول بتجريم تداول أو تعاطي المخدرات الرقمية لابد أن يكون له نص قانوني ينص على ذلك عملاً بتلك القاعدة العامة في التجريم، ولبيان ذلك نتناول المقصود بمبدأ الشرعية الجنائية وموقف القانون من المخدرات الرقمية، وذلك من خلال فرعين.

الفرع الأول: مبدأ الشرعية الجنائية

يُقصد بمبدأ الشرعية الجنائية أن المشرع وحده هو الذي يحدد ماهية الأفعال التي تُعد جرائم ويبين العقوبات المقررة لها، ومن ثم لا يكون من سلطة القاضي أن يجرم أفعال غير الأفعال التي ورد تجريمها في القانون، ولا أن يرتفع

(١) د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري،ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع-القاهرة،٢٠٠٢، ص١٣

(٢) د. أحمد كيلان، د. محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مجلة دراسات الكوفة، عدد (٤١)، ٢٠٠٨، ص٨

بالعقوبة عما تحدده النصوص القانونية[١].

فهذا المبدأ يرسم الحد الفاصل بين اختصاص المشرع وبين اختصاص سلطة القضاء بحيث لا يجوز للقاضي أن يعد فعلا ما على أنه جريمة إلا إذا وجد نص في القانون يصف الفعل المنسوب إلى الجاني بأنه جريمة ويضع له عقاباً محدداً[٢].

ويُعد مبدأ الشرعية الجنائية أحد المبادئ الدستورية قبل كونه مبدأ قانوني، إذ أن الدستور قد نص على هذا المبدأ بشكل صريح، حيث نص على أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة"[٣]. فالنص السابق يقرر أن كل الأفعال تعتبر مباحة ما لم يوجد نص قانوني يعتبر الفعل جريمة، ولا يتم عقاب الشخص إلا بمقتضي نص قانوني أيضاً يحدد العقوبة. وقد تناول قانون العقوبات تأكيد ذلك في مادته الأولي بقوله " لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناء على قانون ينص على تجريمه وقت اقترافه ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون" [٤].

فالجهة المختصة بتحديد الأفعال الإجرامية، وبيان أركانها ومقدار العقوبة المقررة لها ونوعها هي المشرع وليس القاضي، فلا يجوز لهذا الأخير أن يعتبر فعلاً معيناً جريمة إلا إذا تم تجريمه من قبل المشرع قبل ارتكابه، فإن لم يجد نص يجرمه فلا سبيل إلى اعتباره جريمة حتى ولو اعتقد القاضي أن هذا الفعل مناقض للعدالة أو الأخلاق أو الدين أو أنه ضار ضرراً بالغاً بالمجتمع[٥].

حيث أن من العدالة والمنطق أن يعرف المتهم مقدماً أن فعله الذي ارتكبه

---

(١) د. سامح السيد جاد، شرح قانون العقوبات " القسم العام"، مرجع سابق، ص٥٩

(٢) د. فخري الحديثي، شرح قانون العقوبات " القسم العام"، المكتبة القانونية -بغداد، ١٩٩٢، ص٣٦، كمال الدين مصطفي توفيق، ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق الابتدائي، رسالة دكتوراه غير منشورة -كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر ٢٠١١، ص١٦٢ وما بعدها

(٣) المادة (١٩/ ثانياً) من الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥

(٤) المادة الأولي من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩

(٥) د. أحمد كيلان، د. محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مرجع سابق، ص٩

مجرماً ومحرم عليه إتيانه، وأن القانون يُنذر الأفراد بما سيتعرضون له من عقاب إذا ما صدرت عنهم أعمال أو تصرفات معينة خاضعة للتجريم، فيجب أن يكون هناك نص يجرم الفعل ويضع له العقاب، فالقاضي ليس له أن يخلق جرائم أو أن يبتكر عقاب، بل يطبق ما تنص عليه القوانين فقط [١].

وتظهر أهمية هذا المبدأ في كونه يجعل كل فرد على علم مسبقاً بالأفعال الممنوعة عليه والعقوبات المقررة لها والتي تطبق عليه عند ارتكاب الفعل المجرم مما يدفع الشخص للبعد عن ارتكاب هذه الجرائم.

كما يُعد هذا المبدأ ضمان رئيساً لحماية الحقوق والحريات العامة للأفراد تجاه سلطات الدولة والحكام، فلولا تحديد الجرائم وعقوباتهم مسبقاً لبقي الأفراد تحت رحمة الحكام الذين يخلقون الجرائم ويبتكرون العقوبات بحسب أهوائهم [٢].

وتطبيقاً لهذا المبدأ السابق على المخدرات الرقمية، فإن القول بتجريمها يستدعي وجود نص قانوني يجرمها ويحدد العقوبة على تداولها واستعمالها وتعاطيها، مما يستدعي البحث في القوانين والتشريعات لمعرفة موقف القانون من ذلك وهو ما نتناوله خلال الفرع التالي.

الفرع الثاني: موقف القانون من المخدرات الرقمية

أن تجريم المخدرات الرقمية يستلزم وجود نص في القانون يجرم تداول واستعمال المخدرات الرقمية، لأن القاضي لا يستطيع تجريم المخدرات الرقمية إلا إذا تم تجريمها من المشرع قبل ارتكابه، فإذا لم يوجد هذا النص فلا يمكن اعتبار هذا الفعل جريمة حتى وأن كان هذا الفعل يسبب ضرراً بالغاً للأفراد أو المجتمع [٣].

وبالبحث في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية نجد أنه قد نص على أن:

---

(١) د. معمر خالد عبد الحميد، مبدأ المشروعية بين النص الدستوري والنص القانوني، مجلة جامعة تكريت، السنة (١) المجلد (١) العدد (٣)، ٢٠١٧، ص٤٥٩

(٢) د. غالب الداودي، شرح قانون العقوبات "القسم العام، ط١، دار الطباعة الحديثة- البصرة، ١٩٦٨، ص٢٨ وما بعدها

(٣) د. أحمد كيلان، د. محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مرجع سابق، ص٩

أولا: المخدرات أو المواد المخدرة هي " كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الأول والثاني والثالث والرابع) الملحقة في هذه القانون (وهي قوائم المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها)

ثانيا: المؤثرات العقلية هي " هي كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الخامس والسادس والسابع والثامن) الملحقة في هذه القانون (وهى قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وتعديلاتها) [(١)].

وبالنظر إلى المادة السابقة نجد أنها لم تشير من قريب أو بعيد إلى اعتبار المخدرات الرقمية من قبل المخدرات أو المؤثرات العقلية إذا أن المادة السابقة قد نصت على أن المخدر أو المؤثر العقلي يكون في صورة مادة طبيعية أو تركيبية - كيمائية - ولم كانت المخدرات الرقمية تكون في شكل مقاطع صوتية رقمية (MP3) فلا تتدخل على هذا النحو في ماهية المخدرات والمؤثرات العقلية التي جرمها القانون.

حتى وأن أحدثت المخدرات الرقمية نفس أثار تعاطي المواد المخدرة التقليدية أو أحدثت أضرار أشد منها خطورة، بل لابد من وجود نص خاص بها يجرم تداولها واستعمالها حتى يكون من سلطة القضاء معاقبة مروجي تلك المواد الرقمية ومعاقبة من يستعملها.

ووفقاً لما سبق فإن المخدرات الرقمية حتى كتابة هذه السطور تعتبر من الناحية القانونية مباحة ومشروعة وغير مجرمة في القانون، فلا يوجد نص يجرم الاستماع إلى الأصوات الرقمية أو تحميلها أو إنتاجها أو تداولها، حتى وإن كان لها تأثير المخدرات التقليدية حيث تظل في دائرة الإباحة ما لم يوجد النص الذي يجرمها ويجرم من يروج لها أو يستعملها عملاً بقاعدة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"[(٢)]

ولا يمكن أن يتم تجريم المخدرات الرقمية بالقياس على المخدرات التقليدية

(١) المادة (١ /أولاً وثانياً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧

(٢) المادة (١٩/ ثانياً) من الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥

من حيث أن المخدرات الرقمية تحدث نفس الأضرار والتأثير الذي تحدثه المخدرات التقليدية، إذ قاعدة التجريم لا يمكن القياس عليها كما لا يمكن تجريم الفعل استناداً إلى المبادئ العامة للقانون أو العرف أو العادة أو الشريعة الإسلامية، أو كون الفعل يترتب عليه أضرار للمجتمع، فلا جريمة ولا عقوبة إلا من خلال النص القانوني فقط دون غيره[١].

وبذلك يكون ترويج واستعمال المخدرات الرقمية في إطار الإباحة والمشروعية، وهو ما يزيد من خطورة تلك الظاهرة ويستلزم سرعة التدخل التشريعي لمواجهة هذا القصور والنقص في التشريع.

خاصاً في ظل زيادة استعمال شبكة الأنترنت في الوقت الحالي واتجه كافة المؤسسات التعليمية أو الخدمية أو وغيرها من المؤسسات والشركات إلى إدارة كافة الأعمال من خلال شبكة الأنترنت وهو ما يزيد من فرصة دخول كافة الأفراد بمختلف الطوائف على شبكة الأنترنت مما قد يجعل البعض منهم فريسة سهلة لمروجي المخدرات الرقمية.

(١) د. معمر خالد عبد الحميد، مبدأ المشروعية بين النص الدستوري والنص القانوني، مرجع سابق، ص٤٦٨

المطلب الثاني
كيفية مواجهة المخدرات الرقمية

لقد أصبحت مشكلة الوقاية من انتشار المخدرات بصفة عامة والمخدرات الرقمية بصفة خاصة ضرورة ملحة تستدعي تضافر الجهود من جميع الهيئات والمؤسسات العامة ومن قبل جميع الأفراد في المجتمع، نظراً لخطورة تعاطي هذه النوع من المخدرات، وسهولة الحصول عليه وصعوبة مواجهة انتشارها، إذ أصبح بإمكان مروجي المخدرات الرقمية الدخول إلى كل منزل من المنازل حول العالم عبر شبكة الإنترنت.

وما يزيد الأمر صعوبة في الوقت الحالي هو عدم وجود النصوص القانونية التي تجرم ترويج تلك المواد الرقمية أو استعمالها، وحتى صدور تلك القوانين والتشريعات فإنه يقع على عاتق الأسرة وعلى الجهات الإعلامية في الدولة دور كبير في نشر التوعية حول المخاطر الصحية لاستعمال المخدرات الرقمية وأثرها السلبي على كافة أعضاء الجسم وعلى الحالة النفسية والعصبية للشخص الذي يستعملها. وعلى هذا فإن مواجهة المخدرات الرقمية تتم من خلال المواجهة الأسرية والإعلامية وكذا المواجهة القانونية والتشريعية، ونتناول ذلك من خلال فرعين.

الفرع الأول: المواجهة الأسرية والإعلامية للمخدرات الرقمية

إن اتساع دائرة المخدرات الرقمية وانتشارها أصبح خطر جسيم يهدد المجتمعات كافة إذ أن الآثار السلبية للمخدرات الرقمية لا تقف عند حد التأثير بشكل كبير على صحة مستخدم تلك المواد الرقمية وما يسببه ذلك من آثار جسدية ونفسية وخيمة شأنها شأن باقي المخدرات بل أن استعمال المخدرات الرقمية يؤثر أيضا على المجتمع من حيث أنه يؤدي إلى خلق نوع من العزلة بين الشخص المتعاطي والمستعمل لتلك المواد المخدرة الرقمية وبين باقي الأفراد في المجتمع، مما يدمر أهم فئة في المجتمع وأساس أي دولة وهم فئة الشباب، بالإضافة إلى ما يؤدي إليها إدمان تلك المواد من تفشي للجرائم وتهديد للأمن العام في الدولة.

١- دور الأسرة في مواجهة المخدرات الرقمية:

إن مواجهة المخدرات الرقمية تستدعي أولاً وجوب التوعية المستمرة من قبل

الأسرة، بحيث أنها إذا قامت كل أسرة بتوعية أولادها وشبابها بخطر المخدرات الرقمية، فيمكن أن تتفادي سقوطهم في شباك هذه المصائد السيئة.

كما يجب على الأسرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة واعية، بحيث تكون وسيلة لمراقبة الإباء والأمهات للأبناء والبنات، إذ يستطيع الوالدان أن يشكلا شبكة مع المعلمين في المدرسة ومع الأندية التي يرتادوها أبناؤهم وتحقيق متابعة يومية لسلوك الأبناء وسؤال المعلمين وغيرهم عن أي تصرفات غير مألوفة تصدر من أبنائهم، فالتوعية والرقابة تشكل إطار قوياً للمحافظة على الأبناء من خطر المخدرات الرقمية[١] فكل ذلك يجعل هناك التزاما يقع على عاتق كل أسرة في توعية أبنائهم بمخاطر المخدرات الرقمية، ومراقبة استخدامهم للأنترنت ومعرفة المواقع التي يترددون عليهم، حتى لا يقع أبنائهم فريسة لمروجي تلك المخدرات.

٢- دور وسائل الإعلام في مواجهة المخدرات الرقمية:

إذا كان الأسرة يقع عليها دور كبير في توعية أبنائهم لمخاطر المخدرات الرقمية فهناك دور أكبر يقع على عاتق الجهات الإعلامية المختلفة في الدولة، إذ يقع على عاتق تلك الجهات التوعية بمخاطر المخدرات الرقمية والحديث عن مخاطرها الصحية والنفسية والجسدية وتوعية الشباب وجميع الأفراد بتلك المخاطر.

بحيث يقع على عاتق تلك الجهات ضرورة تقديم مواد وبرامج رصينة وعلمية عبر الصحف ووسائل الأعلام المختلفة ومن خلال شبكة الأنترنت لتعريف المتلقي بخطورة تعاطي واستعمال المواد المخدرة بأنواعها المختلفة [٢]

إن وسائل الإعلام المختلفة لها تأثير نفسي كبير على الفرد، حيث يتأثر الفرد بكل وسائل الإعلام كالجرائد والمجلات والقنوات التلفزيونية والإذاعة والأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث تؤثر كل تلك الوسائل على الفرد

---

(١) د. عبد الله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية واثرها على الشباب العربي، جامعة نايف- المملكة العربية السعودية ٢٠١٦، ص١٩

(٢) د. نزهت محمود الدليمي، فاعلية الإعلام الحر في معالجة المشكلات الاجتماعية "ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان أنموذجاً" مجلة الباحث العلمي جامعة بغداد عدد (٩-١٠)، ٢٠١٠، ص١٣٧

وقراراته واختياراته وتوجهاته.

لذا يجب على جميع تلك الوسائل توجيه متابعيها لمخاطر الإدمان الرقمي واستعمال المخدرات الرقمية، وضرورة تحول تلك الوسائل الإعلامية من مجرد نقل المعلومات والأفكار إلى الإسهام الفعلي في تكوين الجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية لدى الأشخاص بما يساهم في مكافحة المخدرات الرقمية وغيرها من الأنواع الأخرى[١]

وذلك من خلال إظهار الدور السلبي لإدمان المخدرات وارتباطها بانتشار جرائم السرقة والرشوة والاستغلال الجنسي وغيرها من الجرائم الأخرى، مما يوجب على تلك الوسائل مواجهة هذه الظاهرة بتغطية متميزة وديناميكية وباختيار دقيق للإنتاج الإعلامي الخارجي بما يتناسب وواقع المجتمع وعاداته وتقاليده ويساهم في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة[٢]

الفرع الثاني: المواجهة القانونية والتشريعية للمخدرات الرقمية

علمنا مما سبق إنه لا يمكن معاقبة مروجي أو متعاطي المواد المخدرة الرقمية في وذلك لعدم وجود نص قانوني يجرم ترويج أو تداول وتعاطي واستعمال تلك المواد الرقمية مما يجعلها باقية في دائرة الإباحة وعدم التجريم، فالقاعدة العامة في التجريم أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص[٣].

وترتيباً على ذلك فإن مواجهة ومكافحة المخدرات الرقمية تستلزم تدخل تشريعي سريع من قبل المشرع بحيث يتم تجريم إنتاج المخدرات الرقمية أو

---

(١) د. خالد إبراهيم الكردي، كيفية تناول وسائل الإعلام لمشكلة المخدرات، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية (دور وسائل الإعلام في برامج الوقاية من المخدرات)، كلية التربية - جامعة نايف في الفترة من ٢٤-٢٠١٦/١/١/٢٨، المملكة العربية السعودية، ص٣ وما بعدها

(٢) د. أحمد مطهر عقبات، دور وسائل الإعلام في الوقاية من المخدرات، ورقة عمل مقدمة في ندوة " دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات" جامعة نايف في الفترة من ٢-٢٠٠٧/٤/٤، المملكة العربية السعودية، ص٧

(٣) د. أحمد كيلان، د. محمد جبار، العدالة الجنائية في شرعية التجريم والعقاب، مرجع سابق، ص٩

ترويجها أو تداولها واستعمالها ووضع العقوبات الجزائية التي تحقق ذلك.

إن المخدرات الرقمية تختلف من حيث طبيعتها وإنتاجها وتداولها واستعمالها عن المخدرات التقليدية- إذ إن كل ما سبق -الإنتاج أو الترويج أو الاستعمال- يتم من خلال الوسائل الإلكترونية وشبكة الإنترنت مما يجعلها أقرب إلى الجرائم الإلكترونية، وتطبيق النصوص التقليدية على هذه الأنماط المستحدثة من الجرائم يسفر عنه الكثير من المشكلات القانونية وما يستتبع ذلك من حدوث تضارب في الأحكام وغير ذلك من المشاكل القانونية[١].

لأجل ذلك فإنه يجب أن يتم تجريم المخدرات الرقمية من خلال قانون الجرائم المعلوماتية وليس من خلال قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، نظراً لأن النصوص القانونية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لا يمكن بحال من الأحوال أن تطبق على المخدرات الرقمية.

فالمخدرات الرقمية ليست ذات طبيعة مادية كما هو الحال في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي عرفها القانون بأنها مواد طبيعية أو تركيبية[٢].

بل هي محتوى رقمي صوتي إلكتروني لذا يجب أن يكون إطار التجريم في نطاق قانون الجرائم المعلوماتية إذ أن ذلك يتفق وطبيعة المخدرات الرقمية وطريقة إنتاجها أو تداولها أو استعمالها، بما يستلزم وجود قواعد في الإثبات تتفق مع هذه الطبيعة الرقمية لتك المخدرات.

ونقترح فيما يلي بعض النصوص القانونية لتجريم المخدرات الرقمية

(١) د. عادل يوسف الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد (٧) ٢٠٠٨،ص١١١

(٢) المادة (١ /أولاً وثانياً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧

الخاتمة

انتهينا بفضل الله من هذا البحث الموسوم بـــ"آليات المواجهة القانونية لظاهرة المخدرات الرقمية وآثارها الصحية" ورأينا كيفية أن موضعه غاية في الأهمية، خاصة في ظل انتشار تلك المخدرات الرقمية على مواقع الأنترنت، وبما يمثل تهديد كبير على أمن المجتمع، ويجعل الكثير من الشباب عرضه للوقوع فريسة لمروجي تلك المواد، مما يستلزم سرعة التداخل ومواجهة هذه المشكلة الخطيرة على كافة النواحي القانونية والإعلامية والصحية وغيرها.

وقد توصلنا في نهاية هذا البحث إلى بعض النتائج والتوصيات ومقترح تشريعي للعقاب التي تتمثل فيما يأتي:

أولا: مقترح تشريعي

-"يعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من ينتج أو يروج مقاطع رقمية من خلال شبكة الإنترنت أو غيرها من الوسائل الأخرى، ويكون لهذه المقاطع الرقمية تأثير المواد المخدرة أو أي تأثير على العقل"

-"يعاقب بالسجن كل من ينشئ موقعاً إلكترونياً يكون هدفه ترويج وبيع المقاطع الرقمية التي تحاكي في تأثيرها تأثير المواد المخدرة أو يكون لها أي تأثير نفسي أو عصبي على الشخص المستمع لها"

-" يعاقب بالحبس أو الغرامة كل من يستمع إلى مقطعا رقمياً يكون له تأثير المواد المخدرة أو أي تأثير أخر على العقل، على أن يشتمل الحكم الصادر من المحكمة بضرورة إجراء فحص طبي شامل للمتهم المستخدم لتلك المقاطع الرقمية ومعالجة صحياً وبدنياً و نفسياً في أحدى المستشفيات أو المراكز التابعة لوزارة الصحة قبل أن يتم تنفيذ العقوبة المقررة عليه" وإلى جانب التجريم القانوني فيجب على جميع الهيئات والجهات الحكومية في الدولة التعاون فيما بينها لوقف انتشار هذه الظاهرة الخطيرة والتي يمكن أن تدمر الشباب ومستقبل الوطن، وغلق كافة المواقع الإلكترونية التي تروج وتبيع المخدرات الرقمية.

ثانياً: النتائج

١. على الرغم من أن فكرة المخدرات الرقمية نشأت في البداية كوسيلة للعلاج عبر "النقر على الأذنين"، إلا أن بعض الجهات غير المشروعة قامت بتطوير هذه الفكرة وتحويلها إلى نوع جديد من أشكال الإدمان والمخدرات الرقمية.

٢. تتميز المخدرات الرقمية بكونها مقاطع رقمية صوتية أو صوتية ومرئية، يتم تصميمها وهندستها إلكترونيًا باستخدام ذبذبات مختلفة، بحيث تبث أمواجًا صوتية متباينة التردد لكل أذن، مما يخدع الدماغ ويؤثر على مراكز الإحساس والمراكز العصبية، محدثًا إحساسًا يحاكي تأثير تعاطي المخدرات التقليدية وغيرها من المشاعر.

٣. تتسبب المخدرات الرقمية في احداث آثارًا جسدية ونفسية خطيرة، مماثلة لتلك التي تسببها المخدرات التقليدية، حيث تؤثر بشكل كبير على حاسة السمع وقد تؤدي إلى الصمم، كما تضر بالذاكرة والقدرة على استرجاع المعلومات، بالإضافة إلى آثارها السلبية على الجهاز العصبي والنفسي، والتي قد تصل إلى حد الوفاة في حالات الاستخدام المفرط.

٤. تكمن صعوبة مواجهة المخدرات الرقمية في سهولة انتشارها عبر شبكة الإنترنت، وسهولة استخدامها من قبل المتعاطين لهذه المواد.

٥. في الوقت الحالي، لا توجد نصوص قانونية في التشريعات المعمول بها تجرم إنتاج أو ترويج أو استعمال المخدرات الرقمية، مما يجعل هذه الممارسات في نطاق المشروعية والإباحة القانونية.

هذه النتائج تسلط الضوء على طبيعة المخدرات الرقمية وآثارها الخطيرة، كما تبرز الفراغ القانوني القائم حاليًا في التعامل مع هذه الظاهرة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تشريعية وقانونية ملائمة لمواجهتها بشكل فعال.

ثانياً: التوصيات

١. تدعو الدراسة المشرع إلى سد الفراغ التشريعي القائم، من خلال النص على تجريم إنتاج وبيع وترويج واستعمال المخدرات الرقمية في إطار قانون الجرائم

المعلوماتية.

٢. توصي الدراسة وزارات الصحة ومراكز البحوث الطبية والنفسية بإجراء دراسات وأبحاث علمية معمقة ومعتمدة حول آثار المخدرات الرقمية على مستخدميها، والإعلان بشفافية تامة عن نتائج هذه الدراسات والأبحاث العلمية للرأي العام.

٣. توصي الدراسة بتبني النصوص القانونية المقترحة لتجريم إنتاج وترويج واستعمال المخدرات الرقمية، والتي تم استعراضها في البحث.

٤. تؤكد الدراسة على ضرورة إيجاد تعاون وثيق بين وزارة الداخلية ومباحث الأنترنت ووزارة الاتصالات، من أجل إغلاق جميع المواقع الإلكترونية التي تروج للمخدرات الرقمية.

٥. توصي الدراسة مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة بعقد الندوات والحملات التوعوية في المدارس والجامعات والنوادي وغيرها، لزيادة الوعي لدى الشباب والفتيات بخطورة المخدرات الرقمية وضرورة التصدي لها والوقاية منها.

٦. تدعو الدراسة جامعة الدول العربية إلى التعاون فيما بين الدول الأعضاء للتصدي لخطر المخدرات الرقمية، من خلال عقد اتفاقية دولية تجرم وتمنع إنتاج وترويج وبيع واستعمال هذه المخدرات، وتضع الآليات والوسائل اللازمة لمواجهة هذا الخطر على المستوى الإقليمي.

تهدف هذه التوصيات إلى اتخاذ إجراءات متعددة الجوانب على المستويات الوطنية والإقليمية بما في ذلك الجهود التشريعية والقانونية، والبحث العلمي، والتعاون بين المؤسسات الحكومية وحملات التوعية المجتمعية، بهدف مواجهة ظاهرة المخدرات الرقمية بشكل شامل وفعال.

قائمة المراجع والمصادر

١. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري،ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع- القاهرة،٢٠٠٢.
٢. سامح السيد جاد، شرح قانون العقوبات " القسم العام" ط١، مطابع الدار الهندسية - القاهرة، ٢٠٠٥.
٣. غالب الداودي، شرح قانون العقوبات "القسم العام، ط١، دار الطباعة الحديثة- البصرة، ١٩٦٨.
٤. فخري الحديثي، شرح قانون العقوبات " القسم العام"، المكتبة القانونية -بغداد، ١٩٩٢.
٥. عادل يوسف الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد (٧) ٢٠٠٨.
٦. عبد الله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية وأثرها على الشباب العربي، جامعة نايف- المملكة العربية السعودية ٢٠١٦.
٧. غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية، مجلة رسالة الحقوق- جامعة البصرة، السنة العاشرة عدد (٣) ٢٠١٨.
٨. فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مجلة الرواق- المركز الجامعي أحمد زبانة، عدد (٥)، ٢٠١٧.
٩. كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " نموذجاً"، مجلة إمسيا- جمعية إمسيا التربية، عدد (١٣، ١٤) ٢٠١٨ مصر.
١٠. ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية "ظهور إدمان جديد عبر شبكة الإنترنت"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد(٢١)، الجزائر ٢٠١٦.
١١. محمد سيد شحاتة، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والشريعة الإسلامية والهالة الإعلامية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد (٨) عدد (٨٣)، مصر ٢٠١٩.
١٢. محمد صايل الزيود، طارق عوده، مستوى وعي طلبة الجامعة الأردنية بظاهرة المخدرات الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- الجامعة الأردنية، مجلد (٤٦) عدد (١)، الأردن ٢٠١٩.
١٣. معمر خالد عبد الحميد، مبدأ المشروعية بين النص الدستوري والنص القانوني، مجلة جامعة تكريت، السنة (١) المجلد (١) العدد (٣)، ٢٠١٧.
١٤. نزهت محمود الدليمي، فاعلية الإعلام الحر في معالجة المشكلات الاجتماعية " ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان أنموذجاً"، مجلة الباحث العلمي- جامعة بغداد، عدد (٩-١٠)، ٢٠١٠.

١٥. وجدان التجاني الصديق، التحديات التي تواجه الأسرة في الوقاية من المخدرات الرقمية، ورقة علمية كقدمة في ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف في الفترة من ١٦-٢٠١٦/٢/١٨، المملكة العربية السعودية.
١٦. كمال الدين مصطفي توفيق، ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق الابتدائي، رسالة دكتوراه غير منشورة -كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر ٢٠١١.
١٧. محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة جرش، الأردن ٢٠١٩.

List of references and sources

1. Ahmed Fathi Sorour, Constitutional Criminal Law, Vol. 2, Dar Al-Shorouk publishing and distribution-Cairo, 2002.
2. Sameh El-Sayed Gad, explanation of the Penal Code "General section", i1, Dar El-hendeya printing house-Cairo, 2005.
3. Ghalib Daoudi, explanation of the Penal Code " General section, i1, modern printing house-Basra, 1968.
4. Fakhri al-Hadithi, explanation of the Penal Code "General section", legal library - Baghdad, 1992.
5. Adel Yousef al-Shukri, information crime and the crisis of criminal legality, Journal of the Kufa Studies Center, No. 7, 2008.
6. Abdullah aweidat, the psychological and social effects of digital drugs and the role of social control institutions in reducing them, a working paper presented to the digital drugs symposium and its impact on Arab youth, NAIF University - Saudi Arabia 2016.
7. Ghazi Hanoun Khalaf, digital drugs, Journal of law dissertation - University of Basra, tenth year Issue (3) 2018.
8. Fahima Karim al-Mashhadani, digital drugs between fixed and developed, Al-Riwaq magazine-Ahmad Zabana University Center, issue (5), 2017.
9. Karim Awad barsem, digital drugs and their future effects on the behavior of Arab youth "as a model", emsia magazine - emsia Education Association, issue (13, 14) 2018 Egypt.
10. Lily messoum, digital drugs "the emergence of a new addiction via the Internet", Journal of the generation of Humanities and Social Sciences, issue(21), Algeria 2016.
11. Mohamed Sayed Shehata, digital drugs between scientific truth, Islamic law and the media aura, Journal of research and Sharia studies, Volume (8) issue (83), Egypt 2019.
12. Mohammed Sayle Al-zeyoud, Tarek Odeh, the level of awareness of University of Jordan students about the phenomenon of digital drugs, Journal of Humanities and Social Sciences-University of Jordan, Vol. (46) No. (1), Jordan 2019.
13. Muammar Khaled Abdul Hamid, the principle of legitimacy between the constitutional text and the legal text, Tikrit University Journal, Year (1) Volume (1) Issue (3), 2017.
14. Nozhat Mahmoud Al-Dulaimi, the effectiveness of free media in addressing social problems "the phenomenon of drug abuse and addiction as a model", scientific

researcher magazine - University of Baghdad, issues (9-10), 2010.

15. Wajdan al-Tijani al-Siddiq, the challenges facing the family in the Prevention of digital drugs, a scientific paper as a presentation at the symposium on digital drugs and their impact on Arab youth, NAIF University in the period from 16-18/2/2016, Kingdom of Saudi Arabia.
16. Kamaleddin Mostafa Tawfik, human rights guarantees at the stage of primary investigation, unpublished doctoral dissertation -Faculty of law, Cairo University, Egypt, 2011.
17. Mohammed Abdul Khaliq Al-Rajeh, digital drugs towards a criminalized policy in Jordan, unpublished master's thesis, Faculty of law, Jerash University, Jordan 2019.

فهرس الموضوعـات

الموضـــــوع **الصفحة**

المقدمة ٢١٨٨
المبحث الأول الأحكام العامة لماهية المخدرات الرقمية ٢١٩٢
المطلب الأول نشأة المخدرات الرقمية وتعريفها ٢١٩٣
الفرع الأول: نشأة المخدرات الرقمية وتطورها ٢١٩٣
الفرع الثاني: التعريف بالمخدرات الرقمية ٢١٩٥
المطلب الثاني أنواع المخدرات الرقمية و مخاطرها الصحية ٢١٩٨
الفرع الأول: أنواع المخدرات الرقمية وكيفية استعمالها ٢١٩٨
الفرع الثاني: المخاطر الصحية للمخدرات الرقمية ٢٢٠٠
المبحث الثاني السياسية التشريعية لمواجهة انتشار المخدرات الرقمية ٢٢٠٢
المطلب الأول القاعدة العامة في التجريم والمخدرات الرقمية ٢٢٠٣
الفرع الأول: مبدأ الشرعية الجنائية ٢٢٠٣
الفرع الثاني: موقف القانون من المخدرات الرقمية ٢٢٠٥
المطلب الثاني كيفية مواجهة المخدرات الرقمية ٢٢٠٨
الفرع الأول: المواجهة الأسرية والإعلامية للمخدرات الرقمية ٢٢٠٨
الفرع الثاني: المواجهة القانونية والتشريعية للمخدرات الرقمية ٢٢١٠
الخاتمة ٢٢١٢
قائمة المراجع والمصادر ٢٢١٥
فهرس الموضوعـات ٢٢١٩